يجب اعادة الوضوء وبه قال بعض اصحابنا وجهين على الوجهين في الوضوء لما يستحب
لها الطهاره فان قيل قولكم الاصح انه يجزيه ويجب الاعاده عند وقوع الوضوء مستحاضا يلزم
منه ان لا يستحب اذا لاعاده فيه قيل يحدث ثم يتوضأ وجوبا ولا سبيل الى القول
بذلك فالجواب ما اجاب به الشيخ ابو عمرو بن الصلاح رحمه الله قال لا يقول
بانه لا يرتفع حدثه على تقدير تحقق الحدث وانما نقول لا يرتفع على تقدير
انكشاف الحال ويكون وضوءه هذا رافعا للحدث ان كان موجودا في نفس الامر ولم
يظهر لنا للضروره فاذا انكشف الحال نالت الضروره فاذا انكشف الحال زالت
الضروره فوجبت الاعاده بنيه جازمه قال وهذا كما لو نسي صلاه من خمس فانه
يصلي الخمس ويجزيه بنيه لا تجزي مثلها حال الانكشاف قلت ولو نسي صلاه
من الخمس فصلى الخمس ثم علم المنسيه فلم ار فيه كلاما لاصحابنا ويحتمل ان يكون على الوجهين
في هذه المسله ويحتمل ان يقطع بانه لا يجب الاعاده لانا اوجبناها عليه وفعلها بنيه الواجب
ولا يوجبها ثانيا بخلاف مسله الوضوء فانه يتنفل به فلا يسقط به الفرض وهذا الاحتمال
اظهر والله اعلم **المسله الخامسه** اذا توضأ ثلثا ثلثا كما هو السنه فترك لمعه
من وجهه في الغسله الاولى ناسيا فاغتسل في الثانيه او الثالثه ومر بعضد
بها الشعر فهل يسقط الفرض في تلك اللمعه سواء لم يجب اعاده غسلها فيه
وجهان وكذا الخيف اذا ترك لمعه من بدنه في الغسله الاول فاغتسل في الثانيه
فيه الوجهان ولو اغفل لمعه في وضوءه فاغتسل في تجديدا لوضوء حيث يشرع
التجديد في ارتفاع حدث اللمعه والوجهان وهما مشهوران قال
القاضي ابو الطيب في كتابه شرح الفروع الصحيح انه لا يرتفع حدث اللمعه
في المسلتين وقال جمهور الخراسانيين الاصح ارتفاع الحدث بالغسله الثانيه
والثالثه والاصح عدم الارتفاع في مسله التجديد لان الغسلات الثلاث طهاره
واحده ومقتضى نيته الاولى ان يحتسب الغسله الثانيه بعد كمال الاولى فالمر
الاولى لا يرتفع عن الثانيه ونوهمه الغسل عن الثانيه لا يمنع الوقوع عن الاولى

كالو ترك سجده من الركعه الاولى وسجد في الثانيه فانه يتم بها الاولى وان كان يتوهم
خلاف ذلك واما التجديد فطهاره مستقله مفرده بنيه ثم توجه الى رفع الحدث اصلا
هذا كله اذا غسل اللمعه معتقدا بها التنفل باشيه او الثالثه في الوضوء والغسل
فاما لو نسي اللمعه في وضوءه او غسله ثم نسي انه توضأ او اغتسل فاعاد الوضوء بنيه رفع
الحدث والغسل بنيه رفع الجنابه فاغتسلت تلك اللمعه ثم تذكر الحال فانه يسقط
عنه الفرض ويرتفع حدثه وجنابته بلا خلاف لان الفرض باق في اللمعه وقد توفي
الفرض في الطهاره الثانيه ومن صرح بهذا مع ظهوره جماعه منهم ابن الحداد في
فروعه والقاضي ابو الطيب في شرح الفروع والعمراني والبغوي والمتولي والروياني
واخرون ونقل العمراني الاتفاق عليه والله اعلم **المسله السادسه** ينبغي
الصبي المميز تعليمه وطهارته كامله فلو نظم ثم بلغ على تلك الطهاره جاز ان
يصلي بها وكذا لو لم يذكره في فرج او لاط به انسان واغتسل الصبي ثم بلغ لا
يلزمه اعاده الغسل بل تم غسله صحيحا محزيا والصبيه اذا حيضت كالصبي
فلو لم يغتسلا حتى بلغا لزمهما الغسل بلا خلاف وحكى المتولي عن المزني انه
ذكر في المنثور ان طهاره الصبي ناقصه فيلزمه الاعاده اذا بلغ وهذا غريب
وضعيف جدا والصحيح المشهور كما قدمته وصرح صاحب الحاوي بانه يجزيه
طهارته في الصبي ويصلي بها بعد البلوغ بلا خلاف في مذهب الشافعي واما اذا تيمم
ثم بلغ فقطع الماوردي فانه يصلي به النفل ولا يصلي به الفرض وقال صاحب
العده والبغوي لا يبطل تيممه على اصح الوجهين فيصلي به الفرض والنفل لانه
لو صلى بذلك التيمم صلاة الوقت ثم بلغ والوقت باق اجزاه كما ذكره البغوي في
باب الغسل وقال الروياني في باب التيمم قال اصحابنا العراقيون لا تصل به
الفرض وقال القفال فيه الوجهان والله اعلم **السابعه** هل يشترط الاضافه
الى الله تعالى في نيه الوضوء وسائر العبادات فيه وجهان حكاهما امام الحرمين
والغزالي وفرعا بهما اصحهما لا يشترط لان عباده المسلم لا تكون الا لله تعالى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)